ثانيا:مفهوم التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من المصطلحات الحديثة والتي تنوعت تعاريفها العلمية والاقتصادية والبيئية وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والترشيد، ويهدف إلى خلق التوازن بين النشاطات الاقتصادية التي ترمي إلى النمو من جهة وبين إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى،وقد أصبح العالم اليوم على قناعة تامة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

1- التطور التاريخي لمصطلح التنمية المستدامة:

خلال العقود الأخيرة للقرن العشرين اتسع مفهوم التنمية المستدامة في أدبيات التنمية الحديثة باعتباره مفهوم في حد ذاته ليس بفكرة مستحدثة وإنما أصوله تعود إلى الفكر الإسلامي منذ القرن السادس ميلادي، حيث اهتمت به الشريعة الإسلامية التي أوصت بالاستعمال الجيد والمعقلن في إطار ترشيد الموارد البيئية وهو ذات التصور الذي تبناه الفكر الحديث. وعلى هذا الأساس، فإن هذا المفهوم تعود جذوره إلى الفكر الإسلامي، غير أن تبلورهُ وتطوره بشكل واضح ومتكامل مردّه إلى الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة من أجل تقريب وجهات النظر المختلفة للدول المصنعة والدول النامية بشأن العناية والأهمية التي ينبغي أن تولى للمجال البيئي على مستوى سياساتها الاقتصادية، فبالرجوع إلى مختلف الاتفاقيات الدولية نجد أن مفهوم التنمية المستدامة قد ترعرع وتشكل على مستوى هذه الجهود الدولية وهي التي ساهمت بشكل واضح في ظهوره

تمت الإشارة ضمنيا لمصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في إعلان ستوكهولم سنة1972 ،ليتم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي في أواخر الثمانينات من القرن الماضي من خلال تقرير رسمي أطلق عليه آنذاك تسمية **مستقبلنا المشترك** الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة سنة 1987 ، والتي تشكلت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة برئاسة رئيسة وزراء النرويج **برونتلاند *Gro Harlem Brundtland***وحضور 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي في العالم.حيث أظهر تقرير هذه اللجنة فصلا كاملا عن التنمية المستدامة وتم بلورة تعريف دقيق لها بموجبه، انطلاقا من أن التنمية المستدامة تسعى إلى تلبية حاجيات وطموحات الحاضر

من دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات المستقبل وأكد التقرير على أنه لا يمكن الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار دون الإضرار بالبيئة.

ليؤكد بعدها **مؤتمر ريو دي جانيرو** للبيئة والتنمية سنة 1992 على نفس الهدف والمتمثل في ضرورة احترام الالتزام دولي بضرورة حماية البيئة خاصة بعد التطور الكبير الحاصل في تكنولوجياتالصناعة، والنقل حيث قدم هذا المؤتمر الإطار التنموي للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية العالمية المنشودة في العالم.كما نادى المؤتمر أيضا بضرورة تعزيز التعاون الدولي في القضايا البيئية وقضايا التنمية بالإضافة الى مساعدةالدول النامية لتحقيق التنمية المرجوة على مستوى اقليمها الوطني.

بعد قمة الأرض شاع استخدام هذا المصطلح، وبدأ الاهتمام به من طرف الفكر الحديث، كما أصبح لصيقا بكل المؤتمرات والاتفاقيات الدولية على غرار القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ سنة2002 أطلق على التنمية المستدامة العديد من المصطلحات منها التنمية التضامنية والتنمية البشرية

والتنمية المتواصلة والتنمية الشاملة والتنمية الإيكولوجية وغيرها من المصطلحات، إلى أن تم توحيد المفهوم تحت مسمى" التنمية المستدامة "ومع التطور الذي شهده المجال الاقتصادي أصبح الاهتمام بالتنمية في تزايد مستمر، نتيجة ارتفاع درجات الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات بقضايا البيئة والمجتمع، مما انعكس عنه ظهور مفاهيم جديدة للتنمية المستدامة تتضمن عناصر جديدة لم تشر إليها التعاريف الأولى التي منحت للتنمية المستدامة والتي كانت في مجملها تركز على البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

2-تعريف التنمية المستدامة

أ- التعريف اللغوي للتنمية المستدامة

إن مصطلح التنمية المستدامة مكون من كلمتين وهما التنمية وكلمة الاستدامة، ولهذا لا يوجد تعريف لغوي لهذا المصطلح، غير أنه سنشير إلى تعريف كل كلمة على حدى، على النحو التالي:

- **التنمية لغة** :التنمية كلمة مشتقة من الفعل نما، ينمو، ويقصد بها الإشارة إلى ظاهرتي الزيادة والمضاعفة.
- **المستدامة** :كلمة مشتقة من الفعل استدام، ويعني استمر وداوم وثبت.

ب –**التعريف الفقهي للتنمية المستدامة.**

تعتبر التنمية المستدامة من المصطلحات الحديثة والتي تنوعت تعاريفها العلمية والاقتصادية والبيئية حيث عرف علماء الاقتصاد التنمية المستدامة بأنها تتمثل في الإدارة المثلى للموارد الطبيعية من أجل الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها ومنه فالتنمية المستدامة هي ذلك النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية مع الحرص على المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة.

كما عرّفت بأنها " :التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، وفي تعريف آخر؛ هي التنمية المتواصلة التي تعني بإشباع احتياجات الأجيال الحالية من السلع والخدمات ولكن دون المساس بمقدرة الأجيال المقبلة من إشباع احتياجاته.

عرف تقرير برونتلاند لسنة" 1987 التنمية المستدامة بأنها عملية تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة الأجيال المقبلة للخطر، ومنه فهذا التعريف يعتبر أن التنمية ترتكز على بعدين مهمين وهما الحاضر والمستقبل من خلال خلق نوع من التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة ، من خلال تنمية موارد كوكب الأرض واستغلالها استغلالا رشيدا مع تشجيع استعمال، وسائل انتاج تكون صديقة للبيئة ومدعمة للاقتصاد الأخضر بشكل فعال ومستمر.

وعليه، فإن التنمية المستدامة في مفهومها، هي عملية مجتمعية واعية وموجهة، تهدف إلى إنماء الطاقة الإنتاجية في مجتمع ما بالشكل الذي يؤدي إلى الرفع في مستواه الإنمائي من أدناه نسبيا إلى أعلاه نسبيا وذلك خلال مدة زمنية محددة، شريطة أن يضمن هذا التطور حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها وفي استغلال الموارد الطبيعية المتاحة.

ج– **التعريف القانوني للتنمية المستدامة:**

إن البداية الأولى لفكرة التنمية المستدامة كانت على الصعيد الدولي، بعد ما أدركت العديد من المنظمات الدولية خطر التقدم الصناعي والاقتصادي الذي عرفته العديد من الدول في فترة معينة على البيئة والموارد الطبيعية

- **على المستوى الدولي:**

- **التنمية المستدامة وفق تقرير لجنة بروندتلاند BRUNDTLAND لسنة 1987**

يعدُ تقرير لجنة بروندتلاند أول من صاغ تعريف للتنمية المستدامة، حيث عرفتها بأنها:"التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"، ومقتضى هذا التعريف أنه يتعين على الأجيال الحاضرة عدم تجاهل الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عند استخدامها ولا شك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل، فالحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وإذا استنزفت الموارد الطبيعية وتدهورت بسبب النمو الصناعي والاقتصادي غير المنظم فإن أعباء ذلك ستكون خطيرة.

- **التنمية المستدامة وفق إعلان ريو ديجانيرو سنة 1992**

نتيجة للنموذج التنموي السابق وما ترتب عنه بسبب عدم أخذه بعين الاعتبار مسألة البيئة ومواردها، أُعتمد" إعلان ريو "كسياسة تلتزم بها كل الدول، من أجل حماية البيئة والإنسان من الأضرار الناتجة عن الاستغلال غير الرشيد لمصادر الطبيعة، تضمنت هذه الوثيقة 28 مبدءا أشارت بموجبها للتنمية المستدامة 12 مرة، غير أنه بتصفح المبادئ التي تضمنت فكرة التنمية المستدامة نجدها لا تتضمن تعريفا واضحا وصريحا لهذا المصطلح.

يعتبر العديد من الباحثين أن المبدأ الثالث من الإعلان تضمن تعريفا للتنمية المستدامة، حيث جاء فيه : "يتوجب إعمال الحق في التنمية بشكل عادل حتى يفي بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية."

- **تعريف التنمية المستدامة في التشريع الجزائري:**

أشارت إلى التنمية المستدامة العديد من النصوص القانونية، التي سعى من خلالها المشرع إلى وضع تعريف لهذا النموذج التنموي يمكن إجمالها فيما يلي:

عرف المشرع التنمية المستدامة بموجب المادة 3 من القانون رقم03 -01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، بأنها:" **نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والثراث الثقافي للأجيال القادمة.**"

كما عرّف المشرع التنمية المستدامة بموجب المادة 4 من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003المتعلق بالتنمية المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بأنها:" **مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي أنها تعني إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية** ".

لقد جاء هذا التعريف جامعا لجميع عناصر التنمية المستدامة كما أنه أشار إلى أهم خصائص هذا النموذج التنموي العقلاني.ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية ووسيلة لا غنى عنها لتحقيق التوازن بين النظام البيئي، والاقتصادي والاجتماعي لتحقيق مسألة انتفاع الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية من خلال التركيز على النقاط الاتية:

- الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية.
- حماية البيئة من الأنشطة البشرية السلبية والعوامل الطبيعية المهددة لها.
- السعي الى تحقيق تنمية اقتصادية دائمة مع مراعاة حماية البيئة.

3-أبعاد التنمية المستدامة

يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى إلى التوفيق بين الأبعاد التي لها اثر مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية والتقنية التي أرساها تقرير بورنتلاند، والتي تم اعتبارها لاحقا في مبادئ القانون الدولي حيث تتداخل هذه الابعاد وتتكامل مع بعضها البعض وهذا ما سنوضحه في الشكل الاتي:

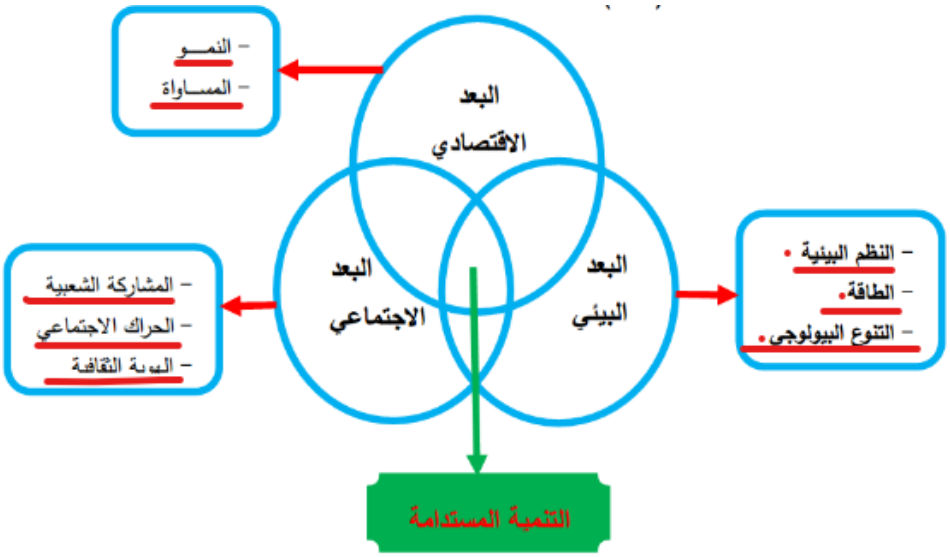

أ – البعدالاقتصادي:

تهدف التنمية الاقتصادية الى تحقيق حصة متساوية لاستهلاك الفرد من الموارد الطبيعية خاصة بعد التفاوت الكبير في حجم الاستهلاك من هذه الموارد بين الدول النامية، والدول المتقدمة ، ومنه فالتنمية المستدامة تهدف الى تحسين مستوى الطاقات الصديقة للبيئة، والتوجه الاقتصاد الأخضر للحد من أخطار التلوث البيئي، وخفض انبعاث الغازات الدفيئة مثلا ،فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة فضلا عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية بالإضافة الى تحميل الدول الصناعية المسؤولية عن التلوث والزامها بضرورة معالجة أثاره الضارة، ومنه فالبعد الاقتصادي يهدف أساسا الى حماية النظم الطبيعية وتوفير سبل تحقيق نوع من المساواة للوصول الى الفرص الاقتصادية بشكل عادل.

ب–البعد الاجتماعي:

تهدف التنمية الاجتماعية الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير ظروف معيشية ملائمة للجميع كالتغذية المتكاملة ،والعمل المناسب لكل فئة في المجتمع بالإضافة الى الحرص على جودة التعليم واشراك المواطنين في اتخاذ القرارات، وذلك عن طريق اعتماد النمط الديمقراطي التشاركي في الحكم والذي يعتبر القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة، والذي سيضمن حتما عنصر العدالة والانصاف، والمساواة من خلال أخذ مصالح الأجيال المقبلة بعين الاعتبار مع انصاف الأجيال الحاضرة.

وعليه، وفق هذا البعد تقوم التنمية المستدامة على المشاركة الفعلية لجميع أفراد المجتمع، وتسعى إلى الاستثمار في قدرات البشر وتحسين ظروف حياة الإنسان سواء من حيث التعليم أو الصحة أو من حيث الخدمات المقدمة لهم، وتسعى كذلك إلى ضمان التوزيع العادل للموارد المحققة من النمو الاقتصادي، كما تعمل التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي على محاربة الفقر والتهميش وضمان استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن وتحقيق المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ت–البعد البيئي:

يهدف البعد البيئي الى العمل الجاد على الحد من الأثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على بيئة الأرض والاستهلاك الرشيد للطاقة، والموارد الطبيعية خاصة المياه والموارد الطبيعية غير المتجددة كالبترول والغاز والمعادن مع السعي المستمر الى تطوير مصادر الطاقات البديلة كإعادة تدوير النفايات واستعمال التكنولوجيات الصديقة للبيئة.